



التحول ..  
مشروع شمولي

obeikandi.com

أكتب هذا الفصل الختامي، صبيحة يوم الأربعاء الرابع من شهر شوال لعام ١٤٣٠ للهجرة الموافق الثالث والعشرين من شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٩ للميلاد، أي أن كتابة هذا الفصل تتزامن مع احتفال بلادي بيومها الوطني التاسع والسبعين. وفي مساء هذا اليوم أيضاً يحتشد على الساحل الغربي من بلادي، وتحديدًا في بلدة ثول شمال مدينة جدة حشد كبير من الرؤساء، والوزراء، والعلماء في ضيافة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، حيث يشاركون خادم الحرمين الشريفين في تحقيقه حلمه الكبير، المتمثل في افتتاح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي أراد أن تكون مشروعاً مختلفاً لتحقيق طموحات مختلفة.

قبل هذا اليوم بيوم واحد، وتحديدًا في يوم الثلاثاء ١٠/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٢٢/٩/٢٠٠٩م يكتب أمير منطقة مكة المكرمة، صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز مقالاً في جريدة الوطن تحت عنوان: (العالم الأول على أرضنا... فماذا نحن فاعلون؟) جاء فيه: (لم نعد اليوم بحاجة إلى شعار «نحو العالم الأول» لقد اختصر الملك عبد الله بن عبد العزيز الزمان وقرب المكان، فأصبح العالم الأول على أرضنا، فماذا نحن فاعلون؟ هل نستوعب



هذا الحدث العظيم؟ هل نتعامل معه بعقل وحكمة ونستفيد؟ هل نتواصل معه جامعاتنا الأخرى وتنقل منه العدوى العلمية والبحثية والإدارية والتقنية إلى حرمها وساحاتها وقاعاتها؟ وأهم من هذا وذاك إلى عقول إدارييها وأساتذتها؟ هل يستفيد المجتمع في نول، وجدة، ومنطقة مكة المكرمة، بل وفي المملكة بأسرها من هذه الوثبة العالمية الكبيرة في العالم الأول؟ أم أننا سوف نسجنها داخل سورها ونحكم عليها الأقفال من الخارج، ونستمر نتحدث عنها بإعجاب - لكن عن بعد - ونبقيها جزيرة متطورة متفوقة في بحر من التخلف العلمي والإداري والمالي، كما فعلنا بالجزر السعودية الأخرى مثل: أرامكو، الجبيل وينبع، المدن العسكرية في حفر الباطن، وتبوك وخميس مشيط والحي الدبلوماسي في الرياض، المفارقة العجيبة أن هذه الجزر المتطورة كلها سعودية مئة في المئة، إذا دخلتها تشعر أنك في عالم آخر من التنظيم والإدارة والتخطيط والتنفيذ والخدمات المميزة، أما إذا خرجت من أسوارها، فكأنك خرجت من كل ذلك إلى خلاف ذلك. السؤال الذي يقفز أمام كل ناظر هو: لماذا لا تكون الوزارات الخدمية الكبيرة في المملكة على مستوى الإدارات الخدمية الصغيرة في هذه الجزر؟ هل المشكلة في إمكانات وقدرات

الأشخاص؟ أم في النظام الإداري؟ أم النظام المالي؟ أم في كلها؟ أو ربما غيرها؟..... أما أن الأوان لوزارة الخدمة المدنية أن تطرح مبادرة لإعادة النظر في النظام الإداري، مثلاً، وتحاول أن تستفيد من نظام أرامكو؟ أما أن الأوان لوزارة المالية أن تعيد النظر في النظام المالي مستفيدة أيضاً من نظام أرامكو؟ أما أن الأوان لوزارات الخدمات أن تقلد ما يحدث في أرامكو والجبيل وينبع والمدن العسكرية..... أما أن الأوان لإعادة النظر في نظام المناطق وتعزيز الإدارة المحلية بصلاحيات تمكنها من إدارة مشاريعها وتحميل مجالس المناطق المسؤولية؛ حتى يمكن محاسبتهم على التقصير.....).

يبدو أن قدر هذا الكتاب أن يكون حديث الأمير خالد الفيصل عن العالم الأول، الذي أشرت إليه في المقدمة، هو الباعث لنقل هذا الموضوع من اهتمام شخصي خاص، إلى طرحه والكتابة عنه إعلامياً، ومن ثم التأليف حوله، كما هو قدره أيضاً أن يكون مقال الأمير مناسبة لختام هذا الكتاب في فصله الأخير. يطرح الأمير خالد الفيصل في مقاله هذا الكثير من الأسئلة التي تتقاطع كثيراً مع ما أشار إليه الكثير ممن شاركوا في هذه الدراسة، حيث الإشارة إلى إمكانات



المملكة وقدراتها، دون جاهزيتها التي تمثل أرضية مناسبة إلى نقل المملكة إلى مراتب متقدمة في درجات التنمية، إن لم يكن انتقالها إلى المربع الذي تسكنه دول العالم المتقدم.

يراهن الأمير خالد الفيصل على إمكانات المملكة وقدراتها على الانتقال إلى مصاف دول العالم المتقدم، ولكنه في الوقت نفسه يطرح الكثير من أسئلة تتعلق، في مجملها بالعناصر الستة أو الشروط الستة والمتطلبات الأساسية للانتقال من مرحلة إلى أخرى في مسار التنمية، كما تمت مناقشته في الجزء الأول من هذا الكتاب، فهو يطرح أسئلة عن الأنظمة المالية، والإدارية، وأجهزتنا الحكومية، وهيكلتها، وفكر القائمين عليها، وقدرتهم على التجاوب مع متطلبات الانتقال.

وما يطرحه الأمير هو ما تكرر كثيراً في تعليقات المشاركين في الإجابة عن استبانة هذه الدراسة، حيث يقول الأستاذ الجامعي والمستشار في وزارة التعليم العالي الدكتور عمر بن محمد الرئيس: (تحتاج الأجهزة الحكومية، خاصة إلى إعادة هيكلتها من منطلق محدد بناء على رؤية واضحة، مع العلم أن لدينا الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن لم نستطع إلى الآن بناء عملية الانتقال ومتطلباتها)، الأمر



نفسه يشير إليه الكاتب الأستاذ الدكتور هاشم عبده هاشم، حيث يقول: ( المملكة مهياً للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث توافر العقول والثروة... ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية وإدارة فاعلة لتوجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق هذا الهدف).

ويخلص عملية التحول هذه الدكتور حمد آل الشيخ، وكيل جامعة الملك سعود للتطوير والجودة مختصراً الأمر بقوله: ( الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة عملية تراكمية ومركبة ذات أبعاد متعددة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتربوية وسلوكية، تتعاضد فيما بينها للقيام بعملية النمو والتحديث الديناميكية المتكاملة، فوجود الرؤية أو وجود بعض عناصر الحركة والانتقال لا تؤهل أو تكفل الانتقال في وقت وتكامل مناسبين).

هذا القول الأخير قد يكون مناسباً للربط بين ما جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب، الخاص بمتطلبات وشروط التحول، وما جاء في إجابات وتعليقات المشاركين في هذه الدراسة، حيث يتضح أن التحول لمصاف دول العالم المتقدم هو مشروع تكاملي له شروطه ومتطلباته التي لا بد أن تتداخل وتتكامل، بل وتتمازج مع بعضها، لإيجاد الأرضية



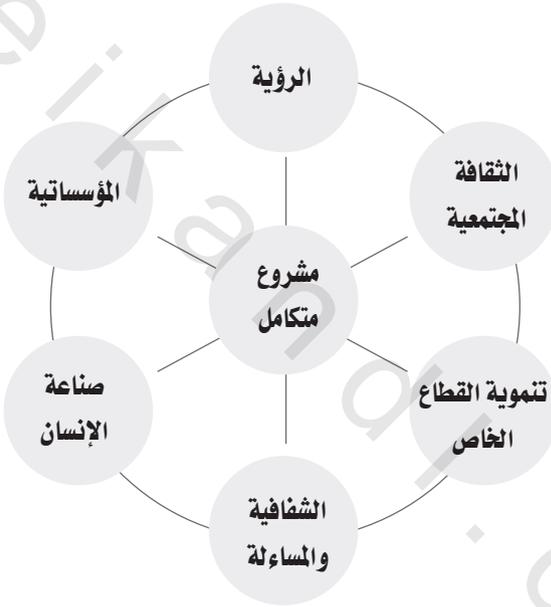


المناسبة لذلك التحول، بل إن التحول عملية ديناميكية مستمرة لها عناصرها التي لا بد من العناية بها، كما أن لها استحقاقاتها التي لا بد من الاهتمام بها وإيجادها ومتابعة توافرها بالطريقة الملائمة.

فالتحول الذي له متطلباته وشروطه التي بالإمكان اختزالها في الشكل «رقم ١»، هو عبارة عن مشروع لا بد من الأخذ به وتبنيه آخذين في الحسبان شموليته، وديناميكيته، ومتطلباته التي يتحتم الاهتمام بها، ومتابعتها والعناية بها لتحقيق ذلك المشروع، مؤكدين أن هذا المشروع، والأخذ بعناصره الستة يتطلب أرضية مناسبة، أو عناصر أربعة مشتركة، لا بد من توافرها لأي دولة تريد السير في ذلك الطريق، ذكرها الأستاذ هنتق هونق في دراسته عن ماليزيا، وعن دور السيد مهاتير محمد في تبني إستراتيجيته لبناء الدولة الماليزية الحديثة، وهذه العناصر الأربعة هي: المرونة والتكيف (Resilience) والكفاءة في استغلال الموارد (Efficiency) والمبادرة (Initiative / Entrepreneurship) وأخيراً توافر القيادات الإدارية (Leadership).

والمملكة، وهي تعيش في خضم هذا الحراك الاقتصادي والاجتماعي والتموي، ولما يتوافر لها من إمكانات، أشار

إليها الكثير من المشاركين في استطلاع هذه الدراسة، جديرة بطرح سؤال «التحول» وهو سؤال علّه يكون محرّضاً ودافعاً، بل عساه يكون بداية التفكير للملمة الجهود وتركيزها من أجل خوض ذلك المعترك.



الشكل

«رقم ١» متطلبات التحول

